الفصل الثاني

ثورة عسكرية ناعمة

obeikan.com

obeikan.com

في أعقاب إلقاء مبارك خطابه الأخير، في العاشر من فبراير/ شباط ٢٠١١م، استمرت موجات المتظاهرين تتوافد بغزارة على ميادين التحرير، من ربوع القطر المصري، رافضة ما قاله الرئيس المخلوع، وبعد إعلان التنحي، مساء الحادي عشر من فبراير/ شباط ٢٠١١م، خرج المصريون يرددون أهازيج الفرح، معربين عن سعادتهم البالغة بسقوط الطاغية، وانتهاء عصر الفساد والمحسوبية، وعصر تزاوج السلطة بالمال، وهو ما كان فألاً سيئاً على الكيان الصهيوني، الذي ما لبث أن أعلن بأن ثمة ثورة عسكرية ناعمة أطاحت بمبارك، لا ثورة حقيقية، خرج فيها الشباب المصري، وتصدر المشهد السياسي أثناءها المجلس العسكري.

وفي صبيحة الثاني عشر من فبراير/ شباط ٢٠١١م، الموافق أول أيام الحرية - حرية ما بعد مبارك - نشرت صحيفة صهيونية تقريراً مطولاً ومهماً عن خطاب التنحي، واحتمال قيام المجلس العسكري المصري بثورة ناعمة ضد مبارك، لإجباره على التنحي، جاء فيه:"صورة الوضع في مصر، صبيحة تنحي مبارك عن الحكم: حتى الآن، ما يزال الوضع كما هو عليه في ميدان التحرير بالقاهرة، مئات الألوف من المصريين مستمرون في التدفق إلى الميدان من محافظات شتى، يرفعون عَلَم بلدهم، الجنود يسهرون على راحتهم وحراستهم، ولأول مرة، تكتب الصحيفة القومية الأشهر في مصر، صحيفة (الأهرام)، عنواناً مخالفاً للنظام، جاء فيه (الشعب أسقط النظام)، وأمس، بعد إعلان عمر سليمان، تنحي رئيسه مبارك عن الحكم، خرج الملايين من المصريين إلى الشوارع الرئيسية للاحتفال بنصرهم بإسقاط رئيسهم، معتبرين ذلك الأمر نصراً تاريخيّاً ومرحلة حاسمة من عصرهم الحديث، ولحظة فارقة في حياتهم المعاصرة"[1].

(١) آفي يسسخروف، تنحي مبارك: هل يمكن القول ثورة عسكرية هادئة؟، هآرتس، ١٢/ ٢/ ٢٠١١م.

المبحث الأول
طنطاوي رجل حرب

خرجت وسائل الإعلام الصهيونية، المرئية، والمسموعة، والمقروءة عن بكرة أبيها تؤكد حدوث تحول خطير في منطقة الشرق الأوسط، بسقوط الرئيس مبارك، وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة مقاليد الأمور في مصر، مرفقة هذه الرؤية بعشرات الصور واللقطات الخاصة عن أفراح الشعب المصري بسقوط مبارك، وكأن هذه الوسائل الإعلامية الصهيونية قد شعرت بقرب دنو أجل مبارك ونظامه، واستعدت بإرسال عشرات المراسلين والصحفيين والمصورين الصهاينة إلى كل محافظات القطر المصري، لمتابعة الحدث الجلل، الذي سيهز العالم أجمع، وهو إسقاط الطاغية مبارك عن حكم مصر، وخضوعه لإرادة الشعب المصري وجموع المتظاهرين المصريين؛ الذين مكثوا في ميادين التحرير بمدن ومحافظات مصر انتظاراً لهذا الحدث، الذي ربما لن يتكرر ثانية مع أي حاكم أو رئيس قادم!

"فقد أعلن سليمان انتقال السلطة إلى الجيش، أو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو ما ينافي ما قيل في خطاب سليمان نفسه، ومن قبله مبارك، من انتقال السلطة لنائب الرئيس، وفي هذا الإطار، قال أحد الخبراء الاستراتيجيين المصريين، وهو اللواء صفوت الزيات: إن ما ورد في خطابي مبارك وسليمان يعكس تماماً رؤية الجيش المصري للأوضاع في مصر؛ إذ يبدو أن ثمة تحولاً خطيراً في نظام الحكم المصري بانتقال السلطة إلى الجيش عبر ثورة عسكرية ناعمة أو هادئة، والسؤال الذي كان يفرض نفسه وقتها يكمن في مدى العلاقة بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة المشير طنطاوي، وجهاز المخابرات العامة برئاسة

عمر سليمان. فبعد أربعة أيام فقط، من اندلاع المظاهرات تم تعيين سليمان نائباً للرئيس، ويبدو أن ذلك لم يرق للجهاز العسكري المصري"[1].

وصبيحة يوم تنحي مبارك تصدر مقال الصحفي الصهيوني، آفي يسسخروف، المشهد السياسي في دولة الكيان، على صدر الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني لصحيفة "هآرتس"، لعدة أيام متواصلة، وجاءته مئات التعليقات من القراء الصهاينة، الذين أكد أغلبهم مدى حاجة الكيان الصهيوني لشخصية مصرية أخرى، مثل مبارك! ربما لأنه المقال الصهيوني، وربما المقال الإقليمي والدولي، الذي أكد أن ثمة ثورة عسكرية ناعمة قام بها الجيش المصري ضد الرئيس المخلوع أجبرته على التنحي عن الحكم، والخضوع لإرادة الشعب المصري، والعمل على تحقيق مطالبه المشروعة!

ومما جاء في هذا المقال:"المشير طنطاوي، ابن الـ ٧٦ عاماً، رجل حرب بمعنى الكلمة، عاصر الحروب العربية- الإسرائيلية الأخيرة، وكان له باع طويل فيها، لكنه توجه، في السنوات الأخيرة، إلى تكوين علاقات طيبة مع إسرائيل، وكل وزراء الدفاع فيها، بشكل خاص، فكيف يتعامل كل طرف منهما - سليمان، وطنطاوي - مع بعضهما البعض؟ وعلى الجانب الآخر، أعلن المتظاهرون استمرار مسيرتهم السلمية بالتظاهر، حتى تُلبى كل مطالبهم المشروعة، بحل مجلسي الشعب والشورى، وإلغاء حالة الطوارئ، وإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين، وجزء من تلك المطالب الشعبية سيُلبى قريباً، كما وعد المجلس العسكري الذي أقر أيضاً احتمالية إلغاء حالة الطوارئ"[2].

وكان السؤال الجوهري وقتها:

(١) المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه.

هل يمكن القول بأن ثمة ديكتاتورية عسكرية مصرية قادمة، أم ستتحول مصر إلى بلد ديمقراطي وحر؟ بإجراء انتخابات برلمانية نزيهة وشفافة؟

وقد ألمح هذا المقال الموسَّع إلى أنه من المحتمل أن يكون المشير طنطاوي خير خلف لخير سلف؛ فقد نشر الكاتب يسسخروف فقرة مطوَّلة عن مدى متانة علاقات طنطاوي بنظرائه من الصهاينة، سواء أكانوا رؤساء حكومات أو وزراء حرب، محاولاً تهدئة روع الصهاينة من خطر سقوط مبارك، ومدى تأثير ذلك على مستقبل الكيان الصهيوني، خاصة وأن كل صهيوني يقيم على الأراضي الفلسطينية المحتلة يدرك تماماً مدى ما قدمه الرئيس المخلوع لهذا الكيان!

المبحث الثاني
الموقف الأمريكي

على الرغم من تذبذب الموقف الأمريكي من الثورة المصرية، في بدايتها، وتردد وتضارب التصريحات في هذا الشأن، فقد كان هناك إجماع صهيوني على أن الولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت دوراً كبيراً ومؤثراً في إنجاح الثورة المصرية، خاصة مع زعم صحيفة معاريف، في الثالث عشر من فبراير/ شباط ٢٠١١م، أن:"ضباطاً ودبلوماسيين أمريكيين رفيعي المستوى ناقشوا مع نظرائهم المصريين سرّاً، ترك مبارك للسلطة، والخروج بحل هادئ للوضع، ووصل قادة الجيش البارزون إلى اتفاق مع مبارك على شكل معين من تفويض الصلاحيات، لكن الاتصالات بين الإدارة الأمريكية والحكومة المصرية تطورت؛ لأن مساعدي مبارك اشتكوا مراراً من التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية لمصر.

هذه المعلومات وصلت مؤخراً إلى أجهزة المخابرات والجيش الأمريكي متضمنة خطة قادة الجيش المصري، التي تضمنت وضع مبارك أمام خيارين لا ثالث لهما، إما ترك السلطة بهدوء، أو قيام الجيش بثورة ناعمة لإجبار الرئيس على التخلي عن معظم سلطاته، ودخلت الخطة في طور التنفيذ، في يوم الخميس (٢٠٠١/٢/١٠م)، مع وصول رسائل للمتظاهرين من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأن مشاكلهم ومطالبهم ستلبى في القريب العاجل"! فقد عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماعاً طارئاً، وأصدر الجيش بياناً أعلن فيه نقل سلطات الجيش إلى الحكومة الجديدة، ما أثار تصفيق وتهليل المتظاهرين في ميدان التحرير، وقررت واشنطن نقل جميع الصلاحيات، خلال اليوم نفسه، وكان الرئيس الأمريكي باراك أوباما في طريقه إلى ولاية ميتشجن، وقبل حلول الساعة

الثانية ظهراً صعد إلى منصة الجامعة، وأعلن عن تأييده نقل السلطات والصلاحيات في مصر، وقال إنه على ما يبدو سنشهد قريباً حدثاً تاريخيّاً وهو ما أثار اهتمام الحاضرين بقوة؛ وكان من المفترض أن يسلم رسالة لمبارك، بعد ساعتين من تاريخه"[1].

كما أن بعض المزاعم ترددت كثيراً، وفي أكثر من موقع إلكتروني صهيوني، وصحيفة عبرية، بوجود مساعدات أمريكية للثوار، والجيش المصري قد ساهمت بدورها في إنجاح الثورة، وخروجها بالمظهر المشرِّف الذي خرجت به!

ومن بين ما ذكرته صحيفة"معاريف" في هذا الصدد: "جرت مباحثات كثيرة وترددت أقاويل أكثر، وراء الكواليس بين المجلس العسكري المصري والإدارة الأمريكية، حول تخلي مبارك عن الحكم، وكان هناك سيناريوهان: الأول أن يترك مبارك الحكم، أو ينقل سلطاته إلى نائبه، هكذا قال مصدر مسؤول في الحكومة الأمريكية، وذلك بحسب ما ورد في السي. أي. إيه، بيد أن مبارك قرر، في اللحظة الأخيرة، تغيير هذا كله، على عكس رغبة مساعديه، وأعلن تمسكه بالسلطة؛ فالخطاب الذي ألقاه يوم الخميس (٢٠١١/٢/١٠م)، قد أغضب بشدة البيت الأبيض، فقرر المجلس العسكري إما تنحيته بالقوة، أو إجباره على التخلي عن السلطة"[2].

"وقد وُصِف هذا الخطاب في البيت الأبيض بالمخيب للآمال، في وقت ناقش فيه ضباط ودبلوماسيون أمريكيون رفيعو المستوى مع نظرائهم من المصريين سرّاً، ترك مبارك للسلطة، والخروج بحل هادئ للوضع، وفي منتصف الأسبوع ارتفعت حدَّة المظاهرات في القاهرة، وتردت الأحوال الاقتصادية، بشكل كبير وخطير، وتوصل قادة الجيش البارزين إلى اتفاق

(١) المرجع نفسه.

(٢) فريك، مرجع سبق ذكره.

مع مبارك على نمط معين من تفويض الصلاحيات، لكن الاتصالات بين الإدارة الأمريكية والحكومة المصرية تطورت، نهاية الأسبوع؛ لأن مساعدي مبارك اشتكوا مراراً من التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية لمصر"[1].

وما زلنا مع مقال معاريف، إذ استطردت الصحيفة الصهيونية: "لكن كما سبق ذكره، فإن مبارك فاجأ الجميع، وانتقد التدخل الغربي في الشؤون المصرية، وأعلن عن قراره بنقل جزء من صلاحياته فحسب، إلى نائبه عمر سليمان؛ الأمر الذي ترك أثراً سلبيّاً على جموع المتظاهرين في ميدان التحرير، وآلاف المتظاهرين الذين توافدوا إلى القصر الرئاسي، ومبنى الإذاعة والتليفزيون، مرددين (ارحل.. ارحل). وشدد أوباما على طاقمه للأمن القومي ضرورة زيادة دعم المتظاهرين، والإعلان، بشكل واضح وصريح، عن تأييده القوي للمتظاهرين، وبعد ساعات أخرى من خطاب مبارك ناقش المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر تطورات الأمر مع نائب الرئيس عمر سليمان. وفي اليوم التالي، أعلن سليمان عن تنحي مبارك عن السلطة، وبعد ساعات كان الرئيس المصري في طريقه إلى شرم الشيخ"[2].

من هذا المنطلق لا يثير الدهشة كم المساندة المعنوية من الكيان الصهيوني للواء عمر سليمان، وفرحة الصهاينة بتوليه منصب نائب الرئيس؛ فقد توالت الكتابات عن سليمان، مدير المخابرات العامة في مصر، الذي كان يتولى حقائب عدة، وكان الصهاينة يرشحونه لمنصب الرئيس قبيل اندلاع الثورة؛ لثقتهم في أنه من نظام مبارك الذي ساند وساعد الكيان الصهيوني طيلة عقود.

الملاحظ أن مساعدة الإدارة الأمريكية المعنوية للثوار أو المتظاهرين كانت سبباً في تأزم العلاقات الصهيونية - الأمريكية لفترة وجيزة؛ فقد

(١) المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه.

عاتبت تل أبيب واشنطن على مساعدتها المباشرة والواضحة للمتظاهرين المصريين، على حساب مبارك، الذي كان سنداً قويّاً للمصالح الصهيوأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وحامي الكيان الصهيوني؛ فكل طرف منهما (الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية) كان يرى الأمر من وجهة نظر مغايرة تماماً للطرف الآخر؛ ذلك أن الكيان الصهيوني كان يتمنى استمرار تقديم العون المعنوي، واللوجستي، والإعلامي للرئيس المخلوع، في حين رأت الولايات المتحدة أن الشارع المصري يغلي ويثور على المخلوع، وأن نهايته قد دنت، وأن المستقبل للثوار في ميدان التحرير، وعلى الرئيس أوباما أن يؤيد الثوار والمتظاهرين؛ لأنهم أمل المستقبل ويمكنه، فيما بعد، التفاوض، أو طرح رؤى مغايرة للتعامل مع مصر المستقبل بمنطق الشرق الأوسط الجديد الناشئ في المنطقة.

لقد ألقت وسائل الإعلام الصهيونية اللوم على الولايات المتحدة الأمريكية، لعدم مساعدتها مبارك ونظامه، منذ اللحظة الأولى للثورة، بل ساندت الثوار، ودافعت عن مطالبهم، ونددت بجرائم الشرطة المصرية في"جمعة الغضب"، وهنا قالت"هآرتس"، في اليوم السادس للثورة: "ليس واضحاً، حتى الآن، مدى تأثير الثورة المصرية على الشرق الأوسط ككل، لكن تأثيرها سيكون كبيراً وخطيراً، ويبدو أنها سياسة ناتجة عن مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية لمبارك، وخروج الملايين إلى الشوارع تعبيراً عن غضبهم من نظام مبارك نفسه وسياساته، ويبدو أن ثمة صفعة قوية تلقاها مبارك من الإدارة الأمريكية الحالية؛ وذلك بعدما تيقن الرئيس باراك أوباما أن ثمة تغييراً كبيراً وواضحاً يجري في أروقة الشرق الأوسط، بخروج شرق أوسط جديد، ويبدو أن أمريكا ليست الشيطان الأكبر للشعوب فحسب، بل للسلطات أيضاً"[1].

واستطردت الصحيفة: إن معنى"الشيطان الأكبر"قد تكرَّس، بشكل

(١) يسسخروف، حرب الخمسة أيام، مرجع سبق ذكره.

واضح، في تقديم المصلحة العليا للولايات المتحدة الأمريكية على حساب مصالح الشعوب، فقد أدارت واشنطن علاقات قوية مع القاهرة، خلال حكم الرئيس المخلوع، بدعوى "محاربة الإرهاب" تارة، و"التعاون اللوجستي في الحرب على العراق" تارة أخرى، وكذلك توافق النظامين، الأمريكي والمصري، في الكثير من القضايا الدولية والعربية؛ مما دفع الإدارة الأمريكية إلى الإمساك بتلابيب العلاقة مع القاهرة، على اعتبار أن الأخيرة كانت تلبي طموحات ومصالح واشنطن إبان حكم المخلوع مبارك.

لذلك قال البروفيسور آيال زيسار، المتخصص في الشؤون العربية بالقناة العاشرة الصهيونية: "أدارت الولايات المتحدة الأمريكية علاقات طيبة مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط، بهدف الحفاظ على مصالحها، خاصة مع مصر مبارك، لكنها في النهاية تخلت عنه حينما أحدثت المظاهرات المصرية شرخاً في علاقات الولايات المتحدة مع ديكتاتورية مبارك، بعدما تأكد لها أن هناك فرعوناً جديداً في مصر [مبارك]، لم تتدخل الولايات المتحدة في اندلاع المظاهرات، ولكنها رفضت استمرار مبارك في السلطة، وأيدت مطالب المتظاهرين بخلعه من السلطة والحكم في مصر؛ فما يجري [حتى ٢٠١١/٢/٧م] يعني وجود سكين أمريكي في جسد مبارك، وأن الأمريكيين تخلوا عنه، وقت الشدة؛ لأنه اتضح لديهم أن مبارك بات رئيساً بلا صلاحيات، وأن المستقبل بالنسبة للأمريكيين مع المتظاهرين الصغار في المظاهرات في الشوارع المصرية، التي تؤيدهم واشنطن، وتساند أحزاب المعارضة الرافضة لمبارك"[1].

ارتكنت الرؤية الصهيونية السابقة إلى أن الإدارة الأمريكية كانت دائماً ما تعمد إلى الاستناد إلى قوى جديدة تعمل لصالح الإدارة، أو على الأقل، تعمل لصالح واشنطن والطرف الآخر، وهنا يستطرد زيسار:"والآن تتوجه

(١) زيسار، مرجع سبق ذكره.

واشنطن إلى المتظاهرين، لتربية شركاء وأصدقاء جدد، يؤمِّنوا مصالح أمريكا في مصر، وربما في المنطقة ككل؛ فالمصلحة الأمريكية كانت مع مصر مبارك، إبان حرب العراق، ومحاربة الإرهاب، والتقدم في مسار السلام فحسب، ولكن الرئيس الأمريكي باراك أوباما يحاول تحسين صورته أمام العالم، وكذا تحسين صورة الولايات المتحدة التي تدهورت؛ نتيجة للحروب التي خاضها جورج بوش في العراق وأفغانستان، فها هو أوباما يحاول تحسين صورة الأمريكيين في مصر والعالم العربي على حساب مبارك، خاصة بعد أن لامت واشنطن نفسها في عدم مساعدة الثوار الإيرانيين في العام ١٩٧٩م؛ ولذلك فهي تساند الثوار المصريين، حالياً، لتتضح حقيقة أمريكا في أنها لا تساعد أصدقاءها، في أوقات الشدة، والتاريخ يشهد بذلك"[١].

وقد كان تبني القناة التليفزيونية الصهيونية العاشرة لهذه الرؤية عن الأم الكبرى للكيان الصهيوني، الولايات المتحدة الأمريكية، أثناء ثورة يناير ٢٠١١م، يعني أن هناك فجوة كبيرة بين الطرفين، الصهيوني والأمريكي، حول كيفية التعامل مع الثورة، وكيفية الوصول بها إلى بر الأمان، بما يتيح لكل طرف منهما الخروج بنتائج لصالحهما، أو على الأقل، لصالح كل طرف، حتى ولو على حساب الطرف الآخر؛ لذلك نشبت خلافات كبيرة وعميقة بين الجانبين، وإن لم تستمر فترة طويلة، لكن لوحظ من متابعة وسائل الإعلام الصهيونية، أثناء الثورة، وجود مؤشرات قوية على هذا الخلاف!

في السياق نفسه فجَّرت الإدارة الأمريكية بتأييدها الضمني لثورة يناير ٢٠١١م خلافات واضحة مع المملكة العربية السعودية أيضاً، تقول شبكة إلكترونية صهيونية قريبة الصلة بجهاز المخابرات الصهيوني "الموساد": "ثمة فجوة عميقة حدثت بين العاهل السعودي، الملك عبد الله بن عبد

(١) المرجع نفسه.

العزيز، ونظيره الأمريكي، باراك أوباما، بعد محاولات الأخير إزاحة مبارك عن الحكم، ومساندته للمتظاهرين في مصر، ودعمه الواضح لهم، قبيل تخلي مبارك عن السلطة للجيش؛ فمحور الاعتدال العربي سيتأثر جداً بسقوط مبارك، كما أن الملك عبد الله يخشى على نفسه من تكرار الأمر في الرياض، وإسقاط واشنطن له، كما من المتوقع أن تفعل مع مبارك؛ ولذلك صبَّ عبد الله جام غضبه على أوباما، خاصة وأن العاهل السعودي صديق مقرَّب لمبارك، ولم يكن على استعداد لأن يرى صديق عمره، وهو يتخلى عن السلطة، أو يعلن تنحيه أيضاً"[1].

تبدى هذا الخلاف العميق حينما أعلن العاهل السعودي عن استعداده التام لتقديم معونات عاجلة إلى الحكومة المصرية، في حال رفضت الإدارة الأمريكية الوفاء بعهدها ووعدها للقاهرة بتقديمها المعونة السنوية، الاقتصادية والعسكرية، التي سبق وأن أقرتها واشنطن، في العام ١٩٧٩م، حينما تم التوقيع على معاهدة السلام المصرية - الصهيونية، برعاية أمريكية كاملة. وهي المعونة التي تقدم مثيلتها للكيان الصهيوني، وإن زادتها واشنطن، بمرور الوقت.

(١) خلاف سعودي ـ أمريكي، ديبكا، ١٠/ ٢/ ٢٠١١م.

المبحث الثالث
تحسين صورة مبارك !

ارتأت وسائل الإعلام الصهيونية أنه من الواجب الدفاع عن مبارك، بعد خلعه، أليس هو "الكنز الاستراتيجي لإسرائيل؟!"؛ فقد عقد موقع إلكتروني صهيوني مقارنة بين الرئيس الليبي السابق، العقيد معمر القذافي، والرئيس المصري المخلوع، حسني مبارك. قال الموقع في أحد تقاريره المهمة: "يُعزى اندلاع الثورة الليبية إلى مسلسل الثورات والانتفاضات العربية، التي بدأتها تونس ومصر، فالعالم العربي خرج من فوهة البركان، ولفظ حممه، وبغزارة، غير مسبوقة، ومن الواضح الآن القذافي ليس كمبارك، وذلك لسبب بسيط هو أن ما جرى في الشارعين، الليبي والمصري، والمقارنة بينهما من حيث تعداد القتلى في كليهما؛ فمبارك لم يقحم الجيش في المظاهرات ولم يستعن به لمقاومتها، على عكس القذافي الذي وقف الجيش إلى جانبه، من أجل مواجهة المتظاهرين والمعارضين له وقتلهم، فهل يقوم القذافي بتغيير سياساته؟!"[1]. وكان الهدف من تقرير الموقع الإلكتروني هو تحسين صورة مبارك، بدعوى أنه لم يسقط قتلى وجرحى كثراً كما جرى في الثورة الليبية، ولم يعلم الموقع الإلكتروني الصهيوني أن نظام المخلوع أسقط الآلاف من المصريين صرعى منذ توليه الحكم، في العام ١٩٨١م، ما بين غرق في "عبَّارة السلام"، أو حرق في قطار الصعيد، أو حتى في هجرة غير شرعية، أو في السجون والمعتقلات بدون ذنب اقترفوه... إلى غير ذلك!

(١) موريس روماني، القذافي ليس مبارك، ويبدو أن هناك قتلى كثيرين في ليبيا، هيئة تحرير واللا، ٢٠/ ٢/ ٢٠١١م.

استمر مسلسل تحسين صورة مبارك بعد تنحيه لحلقات طويلة؛ فقد نشرت صحيفة "معاريف" تقريراً موسعاً حول أموال مبارك وعائلته في الخارج، ومدى صدق ما يتداوله المصريون ويتناقلونه فيما بينهم، حول حجم ثروة مبارك وعائلته، في الداخل والخارج، ذكرت فيه أن الشائعات تتناول ثروة مبارك، بكثرة وبكثافة، دون معرفة حقيقة حجمها؛ حيث نقلت عن الدكتور أحمد السيد النجار، الخبير الاقتصادي المعروف في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالقاهرة: "إنه من الصعب جداً تقدير حجم ثروة عائلة مبارك"؛ مشيرة إلى أن سويسرا جمّدت أموال تعود إلى مبارك وعائلته، دون ذكر حجم هذه الأموال!

بدا واضحاً في شهر فبراير/شباط ٢٠١١م، أن وسائل الإعلام الصهيونية قد تخصصت في الحديث عن المخلوع مبارك وعائلته؛ وذلك في محاولة لتحسين صورتهم أمام الرأي العام المصري، فضلاً عن الحديث عن أموال عائلة مبارك؛ فقد كتب عاميت كاهان، المحلل السياسي لصحيفة "معاريف" مقالاً مطولاً تناول بالبحث والتفصيل أموال مبارك، في الداخل والخارج، قال فيه: "من المفترض أن المرتب الشهري للرئيس المصري السابق حسني مبارك، لا يتعدى الـ ٤٧٥٠ جنيهاً مصرياً؛ أي ما يعادل ٨٠٠ دولار فقط، لكن الحكومة السويسرية أعلنت، مؤخراً، أن لديها أموالاً مودعة لمبارك وعائلته تتخطى عشرات الملايين من الدولارات، وذلك في وقت يدرك المواطن المصري أن أموال مبارك تزيد على ذلك بكثير لتصل إلى مليارات الدولارات"[(١)].

استطرد المحلل الصهيوني كاهان: "بيد أن مصادر أمريكية تؤكد أن أموال مبارك وعائلته تزيد على ثلاثة مليارات من الدولارات، في وقت تذكر مصادر سياسية مصرية أن لدى مبارك ما يتراوح بين ٤٠- ٧٠ مليار دولار، كما أن مصادر معارضة مصرية تقول إنه، منذ خمس سنوات

(١) -عاميت كاهين، البحث عن أموال مبارك، معاريف، ٢١/ ٢/ ٢٠١١م.

مضت، كانت أموال مبارك تتخطى الـ ٥٥ مليار دولار، وهي مودعة في حسابات سرية أمريكية، وسويسرية، وإيطالية، وسعودية، وإماراتية. أيضاً. يقول النجار، إنه من الصعب جداً تقدير حجم ثروة عائلة مبارك، شأنه شأن غيره من الفاسدين والدكتاتوريين؛ لأنه من المؤكد أن هؤلاء يتوقعون حدوث انقلابات، في أي وقت؛ بمعنى أن مبارك كان مستعداً لأى احتمالات ممكنة"[١].

وفي المقال نفسه قال كاهان: "التقييم المصري المعروف أن لدى مبارك عقارات خارج البلاد في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ومع ذلك فإنه لا يعرف منهما سوى مقر إقامة جمال مبارك في لندن وعلى ما يبدو أن المقر يعود إلى شركة بنمية للتمويه، ولطمس هوية المالك الحقيقي. كما أن جزءاً كبيراً من أموال عائلة مبارك مودع في بنوك سويسرية، وبحسب تقارير البنك المركزي بسويسرا، في عام ٢٠٠٩ فإن هناك ما يقارب الأربعة مليارات دولارات لمواطنين مصريين فقط، لم يكشف عن هويتهما، وفقاً للقوانين السرية السويسرية، لكن يعتقد أن جزءاً كبيراً من تلك الأموال يعود إلى مبارك وعائلته الذين لم تقم سويسرا بأي شيء ضدهم، بعد اندلاع الثورة، وبعد ساعتين فقط، من إعلان مبارك تنحيه عن الحكم، أمرت الحكومة السويسرية بتجميد أموال مبارك وعائلته، وكذلك تجميد أموال عشرة مسؤولين مصريين وأقاربهم"[٢].

لعل الحديث عن ثروة مبارك، ليس القضية الوحيدة لتحسين صورة الرئيس المخلوع، وإنما ثمة قضايا أخرى جعلت منه أمام الرأي العام الصهيوني رجلاً وقائداً عربياً فذّاً، ومن بين هذه القضايا مدى تضييق المخلوع على أهالينا في قطاع غزة، ومدى مكانته وقوته في منطقة الشرق

(١) المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه.

الأوسط، والعالمين، العربي والإسلامي.

من بين التقارير الصهيونية التي تصب لصالح الرئيس المصري المخلوع، وتحاول بين ثنايا كلماتها تحسين صورة مبارك، ما نشرته القناة العاشرة الصهيونية على موقعها الإلكتروني، من أن مبارك كان الرجل القوي، والأكثر تأثيراً وشعبية في منطقة الشرق الأوسط، فقد خسر الكيان الصهيوني رجلاً بقامة الرئيس المصري المخلوع؛ حيث كتبت القناة التليفزيونية العاشرة الإسرائيلية: "دخل مبارك قصر محمد أنور السادات، الرئيس المصري الأسبق، بعد عملية اغتياله أثناء عرض عسكري، ومنذئذ تحول مبارك إلى القائد القوي والأكثر تأثيراً في العالم العربي، ولكن الثورة الشعبية المصرية جاءت، في يناير/ كانون الثاني ٢٠١١م، لتغير الصورة تماماً، وليدخل بعدها السجن، ويعاقب بالإعدام"[(١)].

مع أن مبارك حوكم بالسجن المؤبد فحسب، وكأن القناة الصهيونية كانت تتمنى لمبارك الإعدام!

انصب اهتمام تقرير القناة الصهيونية على محاولة تحسين صورة الرجل العسكري القوي، الذي ترك الأثر الإيجابي على الكيان الصهيوني، طيلة ثلاثة عقود كاملة، هي نصف عمر هذا الكيان تقريباً، ووصفت ضمنياً عملية الزج به في السجون المصرية، بمثابة نقطة تحول كبرى في تاريخ مصر والمنطقة، فبعد أن كان الرجل الأكثر قوة وتأثيراً، تحول إلى رجل سجين.

المدهش في الأمر أن تقرير القناة التليفزيونية الصهيونية اعتبر أن مصر هي مبارك، ومبارك هو مصر، وكأن الكيان الصهيوني لا يرى المصريين إلا من نافذة مبارك، فحسب!

وأضاف المحلل الصهيوني: "كان مبارك يتمنى تكملة وجوده في

(١) شلومي إلدار، من قائد محبوب إلى قفص الاتهام: رحلة صعود وسقوط حسني مبارك، القناة العاشرة الإسرائيلية، ٣/ ٨/ ٢٠١١م.

السلطة، إلى أكثر من ٤٠ سنة متوالية؛ فمبارك هو مصر، ومصر هي مبارك، اليوم يجد نفسه مقيداً بالأصفاد في السجن، ليحاكم بتهمة قتل المتظاهرين. قائد عربي واحد فقط هو الذي سبق وأن أُعدم، وهو الرئيس العراقي السابق، صدام حسين، فهل سيكون مصير مبارك كمصير صدام؟! بعد حرب يوم كيبور [حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣م] لقد تدخل كثيراً بين الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي ، ولكن بعد ثورة يناير/ كانون الثاني ٢٠١١م، تحول إلى الرجل المكروه في مصر، ونحن كإسرائيليين نعتبره من أفضل قادة العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط"[١].

(١) المرجع نفسه.